

## اندثار تقاسم السلطة... والبقاء لتوافقية حيّة-ميّنة!

جون ناغل

أستاذ في العلوم الاجتماعية في جامعة كوينز في بلفاست

في قصّة رمزية تعبيرية، يصف جايمي بيك الوضع العالمي المعاصر الناجم عن الأزمات الرأسمالية المستمرّة وسياسات التقشّف، بـ«النيوليبرالية الزومبي»، ويقول: «يبدو أن الدماغ توقّف عن العمل منذ فترة طويلة، لكن الأطراف لا تزال تتحرّك، وكذلك الردود التفاعلية الدفاعية. لا يزال الأموات-الأحياء لثورة السوق الحرّة يجولون في الأرض، ومع كلّ قيامة لهم تصبح مشيتهم، غير المُنسّقة بالأساس، أكثر شروداً»<sup>1</sup>.

يختار بيك وضعاً تكون فيه الليبرالية الجديدة «ميّنة وإثماً مهيمنة» وتدافع عن نفسها من خلال تعزيز الحكم الاستبدادي. الليبرالية الجديدة ليست لا ميّنة ولا حيّة، وإثماً تسير وهي ميّنة، وتسير بهدوء نحو الموت مع كلّ أزمة تمرّ بها. نحن نختبر أزمة طارئة، وهناك شعور بحصول أمر ما - ربّما يحدث تغييراً - في وقت قريب جداً. لكن في المقابل، يسود روتين في مواجهة حالة دفاعية بازدياد.

لا يسعني سوى التفكير بمدى ملاءمة الزومبي أو «الأحياء-الأموات» لتسليط الضوء على الحالة الراهنة للتوافقية. عملياً، توقّفت المؤسسات التوافقية عن العمل بشكل صحي ويناسب الهيكل السياسي منذ فترة طويلة، وفي العديد من الأماكن. لكنها لا تزال، بطريقة أو بأخرى، مهيمنة على الوصفات السياسيات والفكر الأكاديمي.

عُلق العمل بنموذج تقاسم السلطة في إيرلندا الشمالية لنحو ثلاث سنوات، فيما تمرّ المؤسسات التوافقية في لبنان بجولات انهيار متواصلة، أمّا في البوسنة والعراق فنموذج تقاسم السلطة ليس أكثر من دعم للحياة، ومنذ دعم التسوية العراقية في العام 2005، لم يحصل سوى اتفاق توافقي واحد - جنوب السودان - لإنهاء حرب أهلية.

الكشف عن دخول تقاسم السلطة في حالة من الغيبوبة سهل للغاية. في الواقع، لطالما كان يعوّل على التوافقية لكي تكون تحويلية، وتسهّل عملية الانتقال إلى نظام أكثر ليبرالية، إلّا أن ما حصل هو العكس. لقد أصبحت التوافقية اللبنانية أكثر تحاصفية، وتجدّرت في كلّ «زاوية وركن» في الدولة<sup>2</sup>. صحيح أن اتفاق الطائف وعد بانتزاع الطائفية من المجتمع اللبناني، إلّا أنها في الواقع باتت أكثر ترسّخاً، بحيث توسّع نظام المحاصصة في القطاع العام ليطال الوظائف في الدرجات الدنيا بعد أن كان محصوراً في الفئة الأولى للبيروقراطية فقط<sup>3</sup>. من هنا، يبدو واضحاً أن تقاسم السلطة الزومبي يقضي على شرايين الحياة خارج الجسم السياسي ويستنزفها.

لا يعني تقاسم السلطة الزومبي شيئاً سوى انعدام الأمل في التغيير أو الإصلاح، ولا سيّما فيما يتعلّق بالقضايا غير الطائفية. في الواقع، لم يتمكّن لبنان من إقرار إلّا بعض الإصلاحات السياسية المتعلّقة بحقوق المرأة<sup>4</sup>، أمّا الحركات المطالبة الداعمة لحقوق العمّال المهاجرين واللاجئين وتعزيز المحاسبة حيال قضايا الفساد، فقد حقّقت أقل من ذلك بكثير، فيما تواجه الحركات المطالبة بتحسين الخدمات العامّة الظروف نفسها. خلال السنوات التسع الماضية،

<sup>1</sup> Jamie Peck, "Zombie Neoliberalism and the Ambidextrous State," *Theoretical Criminology*, 14, 1, 2010, pp. 104-110.

<sup>2</sup> Bassel F. Salloukh, Rabie Barakat, Jinan S. Al-Habbal, Lara W. Khatat, and Shoghig Mikaelian, *The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon* (London: Pluto, 2015).

<sup>3</sup> Bassel F. Salloukh, "Taif and the Lebanese State: The Political Economy of a Very Sectarian Public Sector," *Nationalism and Ethnic Politics*, 25, 1, 2019, pp. 43-60.

<sup>4</sup> Tamirace Fakhoury, "Power-Sharing after the Arab Spring? Insights from Lebanon's Political Transition," *Nationalism and Ethnic Politics*, 25, 1, 2019, pp. 9-26.

لم يصدر سوى عدد قليل من القوانين التي تهّم المواطنين والمتعلّقة بقضايا الصحّة والمياه والتوظيف، في حين تركّزت النقاشات البرلمانية على القضايا المتعلّقة بالتمثيل الطائفي والأمن.

بالعودة إلى بيك، لطالما كانت التوافقية بعد الحرب مرتبطة بالليبرالية الجديدة. إذ تسمح اتفاقيات تقاسم السلطة، بطبيعتها، بصعود رأسمالية الكوارث إلى أقصى درجاتها، وانسحاب الدولة من دورها كمُنتج رئيسي للخدمات العامّة ليتم استبدالها بنظام يدير ويشجّع على عملية الاستيلاء على الموارد العامّة. وفي المقابل، تجري المحافظة على الدولة الضعيفة، عمداً، لضمان بقاء المواطنين اللبنانيين زبائن لدى زعمائهم، ولا سيّما في حصولهم على الخدمات العامّة الأساسية مثل الرعاية الصحية. وبهذه الطريقة بات الاقتصاد في غرفة العناية الفائقة.

لكن على الرغم من حتمية دخول تقاسم السلطة في غيبوبة في المجتمعات المتعدّدة، إلّا أنها تبقى مُهيمنة، لا سيّما بعد أن أصبحت التوافقية الأداة المؤسّساتية الفضلى لدى المجتمع الدولي لإنهاء أي حرب أهلية. في الواقع، تفشل التوافقية في العديد من الأماكن لكنها لا تزال مُهيمنة على تقنيات بناء السلام، وهو ما يعني صراحة صعوبة إصلاحها. تعتمد التوافقية الزومبي على الحكم الاستبدادي للاستمرار، ولا سيّما عندما تواجه سيطرتها المزيد من التحدّيات. ويمكن ملاحظة ردّة فعل القوى الأمنية العنيفة على الاحتجاجات الحالية في العراق، وكذلك في لبنان حيث حوّلت النخب الطائفية التوافقية إلى مشكلة أمنية، وباتت تتعامل مع أي محاولة إحداث تغيير بوصفها تهديد يقوّض التعايش المشترك الذي يُعبّر عنه بتقاسم السلطة.

ومع ذلك، تبقى كلّ أشكال الهيمنة مشروطة بحيث لا يحصل إجماع إلّا عندما يكون الجميع معنياً به. ففي الاحتجاجات الحالية في كلّ من العراق ولبنان يتضاءل الإجماع بسرعة، خصوصاً أن حالة الإحباط التي تسيطر على المواطنين نتيجة الوضع الاقتصادي السيء تدفعهم إلى التظاهر والاحتجاج. وأيضاً تبرز قضايا أخرى لتأجيج الاحتجاجات مثل الغضب من الفساد وانعدام الشفافية، فضلاً عن مشاركة الناشطين النسويين والمدافعين عن المثلية الجنسية كجزء أساسي من الانتفاضة اللبنانية. الأمر ليس مفاجئاً لأن المظاهرات/الثورة ليست إلّا تحدياً غير طائفي لنظام تقاسم السلطة الطائفي في لبنان. في الواقع، لا تقف القضايا الاقتصادية وحدها خلف هذه الاحتجاجات، بل أيضاً إدراك الناس بأن النظام القائم لا ينتج إلّا انعدام المساواة.

## الخلاصة: كيف نقتل الزومبي؟

كيف يمكن إخراج تقاسم السلطة في لبنان وغيرها من المجتمعات المقسّمة من غيبوته؟ إحدى المشكلات الرئيسية المرتبطة بتقاسم السلطة الزومبي لا تكمن فقط بإفراغ الدولة مؤسّساتياً، إنّما أيضاً بانعدام قدرتها على الإصلاح والتحوّل. وكيف يمكن إنتاج الإصلاح والحقوق ضمن نظام طائفي مبني وفق أسس صلبة تجعله مقاوماً لأي إصلاح عملي؟ لنرى ما يحصل حالياً في لبنان والعراق. عملياً، لا يؤدّي الاتجاه نحو الركود إلى صراع طائفي بالضرورة، كما يتنبأ الكثير من تجّار الموت، وإنّما إلى إنتاج نماذج وتعبيرات سياسية ثورية.

من هنا، فإن مهمة مؤيدي التوافقية ليست برؤية هذه الاحتجاجات والانتفاضات على أنها أمراض لا علاقة لها بنموذج تقاسم السلطة، بل النظر إليها على أنها تحذيرات وإشارات مهمة لإعادة التفكير في تصميم مؤسّسات لتقاسم السلطة.